عصر التغير في المملكة العربية السعودية

إن عصر التغير الذي تعيشه المملكة العربية السعودية يخلق عدد كبير من الفرص الجديدة للإستثمارات، حيث أن الوجه المتغير للتعليم في الشرق الأوسط يبشر بفرص جديدة للشركات البريطانية المتخصصة القادرة على توفير خدمات متميزة للأسواق العربية المتطورة.

شركة مزما هي إحدى الشركات التي تتطلع للمنطقة كوجهة جديدة لتصدير منتجاتها، وهم متخصصون في إنشاء برنامج للتقييم الذاتي وخطط التحسين. مديرة الشركة لويز دويل، التي عادت مؤخرا من زيارة إلى المنطقة، توضح أكثر.

سرعة التغيير قد تبدو مذهلة في منطقة الشرق الأوسط في بعض الأحيان، هذا التغيير عبارة عن مزيج من تبدل في العادات الاجتماعية، انهيار الحواجز الثقافية وطموح الشباب الذي يدفع المنطقة دوما إلى الامام في سرعة لم تشهدها من قبل. إن الاقتصاد في دبي وأبو ظبي وقطر يتسم بالديناميكية والتطور ولكن هذا لا يلغي أهمية الاقتصاد في المملكة العربية السعودية لكونه أكثر قدما و رسوخا بالإضافة إلى قدرته على مواجهة التحديات في سوق العمل. المملكة العربية السعودية تستثمر مليارات الدولارات لضمان مكانتها كقوة فعالة وقادرة على لعب دور هام في منطقة سريعة التطور التي تعتمد على مهارات القوى العاملة فيها.

ولكن هناك مسائل تحتاج للمعالجة: القوى العاملة في المملكة العربية السعودية تعتمد بشكل أساسي على العمالة الوافدة، ومن أجل التغلب على ذلك فإن الحكومة لديها برنامج مكثف من الأنشطة يهدف إلى تدريب المواطنين السعوديين لاكتساب المعارف والمهارات اللازمة لتلبية احتياجات البلد. وعلاوة على ذلك، فإن ٤٠% من الشباب السعوديين تحت سن ٣٠ عاطلون عن العمل، مما يتطلب خلق المزيد من فرص العمل في القطاع الخاص وتأهيل القوى العاملة لشغل هذه الفرص مع تذليل الصعوبات أمام عمل المرأة في هذا المجتمع الديني المحافظ.

وحسب المقاييس السعودية للمهارات، فإن أقل من ١٠% من القوى العاملة السعودية تشارك في التدريب التقني والمهني. هذا العدد يحتاج إلى زيادة بنسبة ٥٠% إذا أرادت السعودية اللحاق بالدول المتقدمة، ويمكن أن يتحقق ذلك على مدى السنوات المقبلة عن طريق التوسع الهائل في الكليات وقبول عدد اكبر من الطلاب وخلق مبادرات للتوظيف. ولكن مجرد زيادة عدد الشباب في التدريب غير كافي، حيث إنه من الأهمية بمكان أن يكون التدريب ذا جودة عالية ويلبي احتياجات أصحاب العمل.

فرصة متميزة

شركتنا تسعى للاستثمار في توفير التعليم المهني حيث نحاول تلبية الاحتياجات المستقبلية في هذه المنطقة، بالاضافة الى أن هيئة التجارة والاستثمار للمملكة المتحدة وجدت أن سوق التعليم والتدريب في السعودية يشكل فرصة جيدة للشركات البريطانية. وقد كان هناك عدد كبير من الصفقات التجارية الهامة التي تمت مؤخرا من قبل شركات التعليم والتدريب البريطاني والتي بلغت قيمتها أكثر من ١ بليون جنيه استرليني – مثلا فإن شركات التعليم والتدريب البريطاني تدير العديد من "كليات التميز" للرجال والنساء في جميع أنحاء المملكة العربية السعودية في الوقت الحاضر.

الكليات المهنية الجديدة، التي تديرها شركات بريطانية من خلال برنامج "كليات التميز"، تنتشر في جميع أنحاء المملكة. ومما يدل على نجاح هذه المبادرة أنها قد قطعت شوطها الثاني وشكلت استثمارا كبيرا في مجالي التعليم والتدريب التقني والمهني في المملكة العربية السعودية. هناك حاليا ٣٦ كلية مجهزة بأحدث التقنيات مع توفر الفرصة لإنشاء المزيد بما في ذلك ثلاث كليات للنساء في شمال المملكة، في مدن الجوف وعرعر والقريات.

الكليات والتسهيلات الجديدة التي وفرتها الحكومة السعودية سوف تلبي احتياجات ما يصل إلى ٥٠٠ طالب وطالبة في كل كلية في السنة الأولى، وسوف يصل العدد إلى ٢٠٠٠ في السنوات الخمس المقبلة. في السنة الأولى يركز الطلاب على تعلم اللغة الإنجليزية قبل البدء بالتخصص في المجالات المهنية التي تشمل الرعاية الصحية، إدارة الأعمال، الحوسبة، الشؤون المالية، حلاقة و تجميل، تصميم الأزياء، والزراعة. وقد اختارت الحكومة السعودية هذه التخصصات لدعم ازدياد حاجة سوق العمل لها.

ستقوم شركة "اكتيفيت لارنينج" بتطوير المناهج الدراسية وطرق الإدارة، وذلك بالتعاون مع الشركة الاستشارية الدولية لحلول التعليم "جمس"، الذين يقومون حاليا بتقديم التعليم في المملكة العربية السعودية، و"كلية مولتن"، التي ستوفر الخبرة اللازمة في البرامج الزراعية. وبمرور الوقت، من المتوقع أن يشمل هذا التعاون تطوير نموذج تعليمي للشركة يضمن للطلاب في كليات التعليم العالي أن ينخرطوا في عمليات تجارية فعلية تشكل جزءا حيويا من دراستهم.

هناك فرص كبيرة للاستثمارات في المستقبل – بقيمة تتجاوز ١٠٠ بليون جنيه استرليني للشركات البريطانية – وتوجد فرص في جميع القطاعات الفرعية، والتي تتضمن المدارس، معاهد التعليم و التدريب المهني، التعليم العالي، والتدريب المستمر للتطوير المهني. بالإضافة إلى ذلك، الخبرات التي تقدمها شركات التعليم والتدريب البريطاني تشكل أهمية كبيرة لدى العديد من القطاعات الصناعية في السعودية.

الالتزام بالمقاييس السعودية للمهارات

هيئة المقاييس السعودية للمهارات، والتي أنشئت حديثا، هي الهيئة المكلفة بالإشراف على هذا التطور السريع في مجال توفير التعليم في المملكة العربية السعودية، وضمان تطبيق معايير المهارات و مراقبة جودة التدريب بنزاهة وموضوعية. كما أنها مسؤولة عن ضمان ملاءمة معايير المهارات المهنية الوطنية للغرض، التقييم الخارجي، التفتيش والمراجعة.

نطاق عمل هيئة المقاييس السعودية للمهارات هو أوسع من مثيله "أفستد" في المملكة المتحدة، حيث أنها مسؤولة عن توزيع وفحص المناهج. وبطبيعة الحال فإن توفير برنامج سهل الاستخدام، قليل التكلفة ومفيد للتقييم الذاتي وخطط التحسين يشكل جزءا مهما من عملية إيجاد طريقة لتقييم جودة التدريب التي تلقاها المتدربين. كل هذا يبشر بفرص تجارية كبيرة للمتخصصين مثل مزما وغيرها.

تبني برنامج مستمر للتقييم الذاتي وخطط التحسين يشكل جزءا أساسيا من نظام المقاييس السعودية للمهارات، وتوفر مثل هذا البرنامج على شبكة الانترنت كمزما – الذي يمكن التحكم فيه عن بعد من المملكة المتحدة، ويوفر الربط بين مواقع متعددة – يمكن أن يزود الكليات في السعودية بالمقاييس التي تضمن ذلك.

إن برنامج مزما يلبي الاحتياجات المتنامية في المملكة العربية السعودية ويساعد الكليات على إعداد أنفسهم بشكل أفضل للتفتيش، حيث يوفر أداة سهلة الاستخدام تضمن سيطرة شاملة على النظام. يمكن تخزين جميع تقارير ضمان الجودة، ووثائق القوانين المطبقة والتعليمات وكذلك الوثائق الهامة الأخرى في مكان واحد على الانترنت داخل برنامج مزما، حيث يمكن الوصول اليهم بسرعة ومن أي مكان. يمكن للبرنامج أيضا أن يقوم بمراقبة الأنشطة المخصصة للموظفين لمتابعة تقدمهم وتشجيعهم على المنافسة مع التأكيد بأن التقييم يتماشى مع نظام المقاييس السعودية للمهارات.

وبناء على ما تقدم فإنه من الواضح أن هناك العديد من الفرص في المملكة العربية السعودية نظرا لسعي الحكومة لفتح المجال لاستثمارات جديدة. الفرصة متاحة لجيل جديد من الشركات الديناميكية التي تم تأسيسها حديثا، مثل مزما، للتغلب على التحديات وكسب الفوائد بمنتجاتهم وخدماتهم التي تواكب متطلبات التعليم في هذا البلد المتميز.